خلال محاضرة نظّمتها كلية العمارة بعنوان «رؤية الكويت الإسكانية في ظل القانون»

وزير الإسكان: قانون المطور العقاري يهدف إلى إشراك القطاع الخاص في إنشاء مدن سكنية متكاملة

مشاريع السكن العمودي وشاطئ الصليبيخات قيد الدراسة ضمن «المطور العقاري»

وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري ومدير إدارة الاستثمار في «السكنية» أحمد الأنصاري متحدثا خلال المحاضرة

كونا: قال وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري إن قانون المطور العقاري يهدف إلى إشراك القطاع الخاص في قطاع الإسكان وإتاحة الفرصة لإنشاء مدن سكنية متكاملة تخدم الاحتياجات المختلفة للأسر.

وأكد المشاري في كلمة ألقاها خلال محاضرة بعنوان «رؤية الكويت الإسكانية في ظل قانون المطور العقاري» نظمتها كلية العمارة بجامعة الكويت، أهمية دراسة الاحتياجات السكنية والعمل على تقديم حلول متنوعة تلبي احتياجات الأسر المختلفة.

وأضاف أن قانون المطور العقاري الذي صدر في الكويت عام 2023 يهدف إلى إشراك القطاع الخاص في بناء المدن السكنية لحل أزمة السكن ويعكس القانون رؤية متزايدة بأن استدامة الحلول الإسكانية لا تعتمد على الأموال وحدها بل على الإدارة الرشيدة للموارد وإشراك القطاع الخاص ودمج التخطيط الحضري مع الحلول الإسكانية.

وذكر أنه تم عمل تعديلات على القانون في أغسطس 2025 لتشمل تنظيم عملية التأهيل للمطورين وإجراءات أخرى لتسهيل تطبيق القانون الذي يلزم بتوفير جميع المخططات الفعلية للمشترين ووجوب تقديم أي تعديلات على الهيكل الخارجي للعقار للحصول على موافقة رسمية، مشيرا إلى دور المعماري والتصميم المعماري المهم في تحسين الحلول السكنية وضرورة إشراك المجتمع في تطوير نظام سكني يلبي الاحتياجات السكنية المختلفة.

وأفاد بأن الاختلاف في الاحتياجات السكنية هو السبب في الاختلاف بالطرح والعمل مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية لخلق أماكن جديدة مختلفة عن المناطق السكنية في السابق، موضحا أن هناك مشاريع في السكن العمودي قيد الدراسة ضمن مشروع المطور العقاري وهناك مشروع شاطئ الصليبيخات وهو قيد الدراسة للمطور العقاري مع العمل على دمج التمدن الحضري مع الإسكان وخطة الدولة للتعمير.

وأشار إلى أن إشراك القطاع الخاص في المشاريع الإسكانية سيطرح سبل الاستفادة من خبرات الدول المختلفة والتي نعمل على تطبيقها في الكويت.

من جانبه، قال مدير إدارة الاستثمار في المؤسسة العامة للرعاية السكنية أحمد الأنصاري في كلمة مماثلة خلال المحاضرة، إن قانون المطور العقاري يسمح للدولة بالتحول من دور المزود إلى دور المنظم والمحفز للسوق مع التركيز على التخطيط الاستراتيجي والرقابة في حين يتولى المطورون مسؤولية التصميم والتمويل والبناء والتشغيل والصيانة وبيع الوحدات السكنية.

وأضاف الأنصاري أن المطور العقاري يتولى مسؤولية تصميم المشروع وتمويله بالكامل بالإضافة إلى البناء ويشمل دوره أيضا تشغيل وصيانة المشروع بعد اكتماله لسنوات طويلة.

وبين أن الطلبات الإسكانية بدأت بالزيادة عام 1985 وتعمل الدولة على توفير مدن سكنية مختلفة لتلبية احتياجات المواطنين، لافتا إلى أنه عام 2023 تم طرح قانون المطور العقاري لإشراك القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع جديدة تلبي الاحتياجات السكنية المختلفة بشكل جديد ومتكامل.

ودعا طلبة كلية العمارة إلى أن يكونوا جزءا من هذا المشروع المهم في الدولة الذي يندرج ضمن رؤية الكويت 2035 التي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق التنمية المستدامة والاستثمار في العنصر البشري، وهناك مناطق قيد الدراسة ضمن مشروع المطور العقاري منها منطقة المرقاب وشاطئ الصليبيخات، موضحا أن الدراسة تضمن إمكانية طرح مساكن عالية الكفاءة للمواطنين قرب البحر.

وبين أن من مزايا المطور العقاري توفير خيارات متاحة لأكبر شريحة من المواطنين والمساهمة في تخفيف العبء المالي على الدولة.

سموه هنّأ السفير العُماني بالأعياد الوطنية

ناصر المحمد: المزيد من التقدم والازدهار لسلطنة عُمان الشقيقة

سمو الشيخ ناصر المحمد مهنئا السفير العماني د.صالح الخروصي بالعيد الوطني لسلطنة عمان الشقيقة

أسامة دياب

قام سمو الشيخ ناصر المحمد بزيارة إلى سفير سلطنة عمان لدى البلاد د.صالح بن عامر الخروصي، حيث قدم سموه التهاني بمناسبة اليوم الوطني لسلطنة عمان الشقيقة، متمنيا لها دوام التقدم والتطور والنماء، وللعلاقات الكويتية ـ العمانية مزيدا من الازدهار في ظل التوجيهات السامية لقيادتي البلدين الشقيقين.

خلال الاجتماع الـ 37 للجنة وزراء التعاون الزراعي والأمن الغذائي بدول الخليج

وزير الكهرباء: الكويت تولي اهتماماً بالغاً بقضية الأمن الغذائي واستدامة الموارد الزراعية

وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم مع المشاركين في الاجتماع الـ 37 للجنة وزراء التعاون الزراعي والأمن الغذائي بدول مجلس التعاون

كونا: قال وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة د.صبيح المخيزيم إن الكويت تولي اهتماما بالغا بقضية الأمن الغذائي واستدامة الموارد الزراعية عبر تسخير كل الإمكانات وتشجيع المزارعين.

جاء ذلك في كلمة الوزير المخيزيم خلال افتتاح الاجتماع الـ 37 للجنة وزراء التعاون الزراعي والأمن الغذائي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تستضيفه الكويت.

وأضاف المخيزيم أن الاجتماع ينعقد في ظل ظروف إقليمية ودولية بالغة الدقة، حيث يشهد العالم تحديات اقتصادية متسارعة تؤثر على الأمن الغذائي مما يضاعف مسؤولية الدول الأعضاء في تعزيز التنسيق المشترك وتوحيد الموقف وتطوير آليات العمل الزراعي لمواجهة التحديات بثبات، مبينا أن الاجتماع يهدف إلى تحديد خريطة الطريق لأعمال التعاون الزراعي المشتركة بما يعكس الإرادة الجماعية في حماية مستقبل الشعوب من خلال تعزيز منظومة الأمن الغذائي الخليجي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام عبر رؤى استراتيجية قابلة للتنفيذ.

وذكر أن الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في سبيل تحقيق هذه الرؤية تحرص على حث المزارعين على زيادة الإنتاج عن طريق تطبيق التقنيات الزراعية الحديثة كالزراعة على مدار العام في البيوت المحمية واستخدام نظم الزراعة دون تربة للتغلب على قسوة المناخ ومواجهة ارتفاع النمو السكاني.

من جهته، قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية خالد السنيدي في كلمته إن هذا الاجتماع يأتي وسط اضطرابات متواترة تشهدها الأسواق العالمية في سلاسل الإمداد الغذائية فضلا على التقلبات الاقتصادية والمناخية.

وأضاف السنيدي أن الاجتماع يستعرض عددا من المواضيع ذات الاهتمام المشترك لمناقشتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها وفي مقدمتها المسودة الأخير لاستراتيجية الأمن الغذائي الخليجي ومشروع بنك خليجي للأصول الوراثية النباتية للحفاظ على الأمن الوراثي للنباتات.

وأشار إلى أن الاجتماع سيناقش أيضا مشروع الخدمات الاستراتيجية الخاص بدراسة إدارة وإنتاجية المزرعة بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، بالإضافة إلى مناقشة عدد من القوانين والأنظمة واللوائح التنفيذية الهادفة إلى ضمان سلامة المنتجات الزراعية والحيوانية واستدامة الموارد الطبيعية.

وأكد السنيدي أن دول مجلس التعاون تواصل جهودها لتطوير القطاع الزراعي لمواجهة التحديات رغم صعوبة المناخ وندرة الموارد المائية ومحدودية المناطق الصالحة للزراعة الزراعية، مشيرا إلى نمو القطاع الزراعي الخليجي نموا سنويا قدره 6,8٪ لعام 2024 مساهما بنحو 1,8٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس وبنسبة 2,5٪ من الناتج المحلي غير النفطي.

وذكر أن حجم التجارة البينية في المنتجات الزراعية والسمكية بين دول المجلس بلغ نحو 5 مليارات دولار مسجلا نموا سنويا بلغ 7,4٪، مما يؤكد مكانة السوق الخليجي كمنصة واعدة للتجارة الغذائية، لافتا إلى أن دول المجلس تعمل على تعزيز أمنها الغذائي عبر تطوير منظومات التخزين الاستراتيجي وتحديث البنية اللوجستية وتحسين كفاءة التوزيع بما يرفع إمدادات الطوارئ في الإمدادات.

وتمت خلال الاجتماع مناقشة الخطط التنموية والوقوف على أحدث التطورات في المشروعات المشتركة التي تعزز تكامل جهود دول المجلس في تحقيق الأمن الغذائي فضلا على مناقشة إعداد الكوادر الوطنية وتدريبها على أحدث التقنيات وتوحيد الجهود من أجل تحقيق التطلعات المرجوة. وناقش الوزراء خلال الاجتماع أيضا أهم مؤشرات التطورات الزراعية في دول مجلس التعاون وما تعكسه من فرص وتحديات تستوجب تعزيز العمل المشترك وتكامل السياسات الزراعية، مؤكدين أهمية مواصلة العمل المشترك وتنفيذ القرارات والمبادرات المتفق عليها وتعزيز التعاون الاقتصادي لترسيخ التكامل الخليجي.

«النيابة العامة»: تشكيل فرق تحقيق لدراسة قضايا تتصل بجرائم الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال

كونا: قالت النيابة العامة الثلاثاء إن النائب العام المستشار سعد الصفران وجه بتشكيل فرق تحقيق لدراسة قضايا تتصل بجرائم الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال.

وذكرت النيابة العامة في بيان أمس أنها «باشرت التحقيق في تسع قضايا تتصل بجرائم الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال تكشف وقائعها عن استغلال حاجة عمال المناولة في الجمعيات التعاونية وظروفهم الإنسانية والمالية وحالة الضعف التي تعتريهم وذلك عبر إلزامهم بأداء إتاوة يومية تستوفى منهم لقاء السماح لهم بمباشرة عملهم مع حرمانهم من حقوقهم المقررة قانونا».

وأوضحت أن «تلك الممارسة تندرج ضمن صور الاستغلال التي يحظرها القانون رقم (91) لسنة 2013 في شأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين».

وأفادت بأن النائب العام أصدر توجيهاته بتشكيل فرق تحقيق من أعضاء نيابة العاصمة ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تتولى دراسة القضايا وجمع الأدلة وسماع الأقوال بالتنسيق مع الجهات المعاونة واتخاذ ما يلزم من تدابير الحماية تجاه المجني عليهم.

كما أفادت النيابة العامة بمباشرة أعمالها بسماع أقوال 115 مجنيا عليه واستجواب 48 متهما حتى تاريخه وجار استكمال التحقيقات لاستجلاء ما تبقى من عناصر الوقائع وتحديد ما يقتضيه بشأنها.

في إطار التحقيق بوقائع شملت 115 ضحية و48 متهماً

«اللجنة الوطنية»: ندعم التصدي للاتجار بالأشخاص

عواطف السند

كونا: أكدت نائب رئيس اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وكيل وزارة العدل بالتكليف عواطف السند دعم اللجنة للإجراءات التي تباشرها الجهات المختصة في التصدي لجرائم الاتجار بالأشخاص وما تبذله من جهود في معالجة الوقائع وحماية الفئات المعرضة للاستغلال في إطار التحقيق بوقائع شملت 115 ضحية و48 متهما والتي تباشر النيابة العامة التحقيق فيها.

وشددت السند في تصريح لـ «كونا» أمس الأربعاء على أن هذه الجهود تمثل ركنا أساسيا في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتأتي متسقة مع المعايير الدولية المعنية بحماية الضحايا وتعزيز آليات الوقاية والمساءلة بما يجسد حرص الدولة على ترسيخ منظومة فاعلة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتعزيز سبل الحماية.

وأكدت استمرار اللجنة الوطنية الدائمة لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في دعم مسار العمل القائم وتعزيز أدوات التنسيق والمتابعة بين الجهات المعنية بما يدعم تماسك الجهود الوطنية ويعزز قدرة المؤسسات على أداء دورها في هذا المجال.

وكانت النيابة العامة الكويتية قد أصدرت بيانا الثلاثاء قالت فيه إن النائب العام المستشار سعد الصفران وجه بتشكيل فرق تحقيق من أعضاء نيابة العاصمة ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين تتولى دراسة قضايا تتصل بجرائم الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال وتقوم بجمع الأدلة وسماع الأقوال بالتنسيق مع الجهات المعاونة واتخاذ ما يلزم من تدابير الحماية تجاه المجني عليهم.

وذكرت النيابة العامة أنها باشرت التحقيق في 9 قضايا تتصل بجرائم الاتجار بالأشخاص وغسل الأموال تكشف وقائعها عن استغلال حاجة عمال المناولة في الجمعيات التعاونية وظروفهم الإنسانية والمالية وحالة الضعف التي تعتريهم، وذلك عبر إلزامهم بأداء إتاوة يومية تستوفى منهم لقاء السماح لهم بمباشرة عملهم مع حرمانهم من حقوقهم المقررة قانونا.

استعرضت إجراءاتها تماشياً مع الإطار القانوني الجديد

«العدل»: قانون التوثيق حدد مدة الوكالة بـ 5 سنوات

أسامة أبوالسعود

خالد الحداد

بمناسبة صدور المرسوم الأميري بقانون رقم 147 لسنة 2025، والذي أدخل تعديلات جوهرية على بعض أحكام قانون التوثيق رقم 10 لسنة 2020، ولاسيما فيما يتعلق بتنظيم إصدار الوكالات ومدد سريانها وآلية توثيقها وفي هذا الإطار، بدأت وزارة العدل ممثلة في إدارة التوثيق بتطبيق التعديلات الجديدة فور صدورها، من خلال تحديث الإجراءات المعمول بها في إدارة التوثيق ومكاتبها واعتماد الضوابط المستحدثة لضمان انسيابية إنجاز المعاملات ورفع مستوى الدقة والموثوقية في المحررات الرسمية. وبثت وزارة العدل فيديو مصورا لخالد سليمان الحداد من مكتب وكيل الوزارة المساعد للشؤون القضائية والقانونية يوضح فيه أهم ما جاء في التعديلات الجديدة، حيث حدد القانون مدة الوكالة بـ 5 سنوات أو الاتفاق على مدة بين أطراف الوكالات على ان تذكر صلاحية انتهاء الوكالة في الوثيقة.

أما الوكالات الصادرة قبل صدور هذا المرسوم فهي على نوعين:

1ـ وكالات محددة المدة وهي يسري العمل بها لحين انتهاء مدتها او انتهاء الـ 5 سنوات المنصوص عليها في هذا القانون او انتهائها لأي سبب أيهم أقرب.

2ـ الوكالات غير محددة المدة ويسري العمل بها لمدة سنتين من نفاد أحكام هذا المرسوم أي من تاريخ 2025/11/2 أو انتهائها لأي سبب.

وأوضحت وزارة العدل ان هناك بعض الوكالات المستثناة من هذه التعديلات وهي الوكالات التجارية أو الوكالات التي يصدر بها قرار من وزير العدل.

أصدرت قراراً بتنظيم شغل وظائف الرقابة التعاونية التخصصية

وزيرة الشؤون: رفع كفاءة المنظومة التعاونية

د.أمثال الحويلة

كونا: أصدرت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة قرارا وزاريا بشأن تنظيم شغل وظائف الرقابة التعاونية التخصصية وذلك في خطوة نحو إعادة ضبط مسار العمل التعاوني وتحديث أدواته الرقابية.

وقالت الحويلة في تصريح لـ (كونا) أمس الأربعاء إن القرار رقم (306) لسنة 2025 يأتي لتوحيد معايير الاختيار وإيجاد بيئة عمل مهنية تعزز حماية المال التعاوني وترسخ ثقة المستهلك في القطاع التعاوني كإحدى أهم أذرع الأمن الغذائي.

وأكدت مضي الوزارة في تنفيذ مسار تطويري شامل لرفع كفاءة المنظومة التعاونية وتعزيز الشفافية وتمكين الكوادر الوطنية المؤهلة للقيام بدور رقابي فعال داخل القطاع.

وعن حيثيات القرار، أوضحت الحويلة أن المادة الأولى نصت على فتح باب الترشح عبر الموقع الرسمي للوزارة من خلال إعلان يتضمن مواعيد التقديم والإغلاق والشروط والمستندات المطلوبة التزاما بمبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص.

وبينت أن القرار حدد في مادته الثانية شروطا دقيقة للترشح أبرزها، الحصول على شهادة البكالوريوس بتقدير (جيد جدا) على الأقل أو ما يعادله من جامعة معتمدة لدى وزارة التعليم العالي وفي التخصصات المحددة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 34 لعام 2016 وتعديلاته.

وأضافت أن القرار يمنع ترشح أي عضو حالي أو سابق في مجالس إدارات الجمعيات التعاونية ممن سبق عزله، كما يشترط ألا يتجاوز عمر المتقدم 40 عاما عند إغلاق باب التقديم إلى جانب اجتياز الاختبار والمقابلة الشخصية.

وذكرت أن المادة الثالثة ألزمت المتقدمين بتقديم طلباتهم عبر نموذج إلكتروني موحد مرفقا بالمستندات المطلوبة ومنها، المؤهل الدراسي وكشف الدرجات والبطاقة المدنية والسيرة الذاتية وصورة شخصية وشهادة الخبرة إن وجدت، إضافة إلى الصحيفة الجنائية وإقرار بالاطلاع على القرار وكتاب موافقة جهة العمل على الندب أو النقل، مؤكدة أنه لن يقبل أي طلب متأخر أو غير مستوف للشروط.

وأشارت إلى أن المادة الرابعة أسندت إلى إدارة تنمية الموارد البشرية بالتنسيق مع الإدارات المعنية مهمة فرز ودراسة الطلبات وإعداد كشف المستوفين ليرفع إلى وكيل الوزارة لاعتماده قبل دعوة المتقدمين للاختبار أمام لجنة مختصة، مؤكدة أن آليات الفرز ستتم وفق إجراءات دقيقة وشفافة.